

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.40
2 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٦ (أ) من جدول الأعمال

مسائل السياسات القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مشروع قرار مقدم من السيد عادل عبد اللطيف (مصر)،
نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية
عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/52/L.16

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية^(١)، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع^(٢)، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا في التسعينات^(٣)،

وإذ تحيط علماً بالإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية دول مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي الحادي والعشرين المعقود في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧^(٤)، والبيان الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عن اجتماع وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز ورؤساء وفودها إلى دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين^(٥)، والإعلان المتعلق بالتصنيع في أفريقيا الذي اعتمده جمعية رؤساء دول وحكومات بلدان

(١) القرار د إ-١٨/٣، المرفق.

(٢) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٣) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء 'ثانياً'.

(٤) A/52/460.

(٥) A/52/447-S/1997/775، المرفق.

منظمة الوحدة الأفريقية في دورتهم العادية الثالثة والثلاثين المعقودة في هراري في حزيران/يونيه ١٩٩٧، بشأن أهمية التنمية الصناعية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، والدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في هذا الصدد،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٩٤/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار، والقرار ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ تسلم بالدور الهام الذي يؤديه التصنيع كعنصر أساسي في دعم النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة] في أفريقيا، فضلاً عن دوره في تيسير جهود القضاء على الفقر وإدماج المرأة في عملية التنمية وإتاحة فرص العمل المنتجة،

وإذ تسلم بازدياد دور مجتمع الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في تعزيز العملية الدينامية لتطوير القطاع الصناعي،

وإذ تحيط علماً بخطة العمل للتحالف من أجل التصنيع في أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة في اجتماعه الثالث عشر المعقود في أكرا في أيار/مايو ١٩٩٧،

وإذ تؤكد الحاجة المستمرة إلى تعبئة موارد كافية من خلال مبادرات محلية ودولية لتنفيذ برنامج العقد الثاني، بما في ذلك إيجاد مناخ ملائم للاستثمار المباشر الأجنبي وتطوير القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين الوصول إلى الأسواق، وإذ تسلم بحاجة البلدان الأفريقية إلى استخدام الموارد البشرية والمالية بفعالية أكبر في عملية التصنيع،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)^(١)؛

٢ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تدعم تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا وخطة العمل للتحالف من أجل التصنيع في أفريقيا، مع مراعاة نتائج استعراض منتصف المدة لعقد التنمية الصناعية لأفريقيا؛

٣ - تدعو البلدان المانحة وصناديق وبرامج الأمم المتحدة وجميع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية والقطاع الخاص إلى المشاركة في اجتماع للمانحين ستعقده منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالتعاون

مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الوحدة الأفريقية بقيادة مصرف التنمية الأفريقي وبالتعاون مع البنك الدولي؛

٤ - تناشد المجتمع الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبما يتفق مع ولاياتها وبرامج عملها وأولوياتها، أن تؤيد برامج البلدان الأفريقية الرامية إلى تكثيف وتوسيع التعاون الصناعي فيما بينها؛

٥ - تحث البلدان الأفريقية الأعضاء على أن تدرج أهداف التحالف من أجل التصنيع في أفريقيا في خططها الوطنية وأن تستحدث القدرة المؤسسية اللازمة لإنشاء آليات لمتابعة البرامج والمشاريع ورصدها وإشراك القطاع الخاص في ذلك عند الاقتضاء؛

٦ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرهما من مؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تعمل، بما يتفق مع ولاياتها وبرامج عملها وأولوياتها المتفق عليها وعلى نحو وثيق مع الحكومات والقطاع الخاص في أفريقيا، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتعزيز الإنتاج الصناعي والتنمية؛

٧ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما يتفق مع ولاياتها وبرامج عملها وأولوياتها المتفق عليها، إلى تعزيز تعاونهما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة والمانحين بغية تعجيل تنفيذ عقد التنمية الصناعية لأفريقيا وتحقيق أهدافه؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
